الإصلاحات الجبائية في إطار قوانين المالية ودورها في دعم وترقية الاستثمار في الجزائر (قراءة لقانون المالية 2022)

Fiscal reforms within the framework of finance laws and their role in supporting and promoting investment in Algeria (A reading of the Finance Law 2022)

آيت لعزيز فتيحة[1*]، بهناس عباس[2]

Ait Laziz Fatiha[1], Bahnas Abbas[2]

[1] جامعة الجلفة(الجزائر)، مخبر MQEMADD fatiha.aitlaziz@univ-djelfa.dz

[2] جامعة الجلفة (الجزائر)، bahnas2007@yahoo.fr

تاريخ الاستلام 2022/05/01 ؛ تاريخ القبول: 2022/05/12 ؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: تهدف الدراسة إلى توضيح مدى إمكانية ومساهمة الدولة الجزائرية في دعم وترقية الاستثمار من خلال مجموعة من الإصلاحات والتدابير الجبائية المتخذة في إطار قوانين المالية المتعاقبة، وذلك من خلال التطرق إلى الإصلاحات الجبائية وكذا المفاهيم المرتبطة بالاستثمار، ناهيك عن التطرق لأثر وانعكاس الإصلاحات الجبائية على زيادة وتوجيه الاستثمار وجلب المستثمرين، وذلك بالتحليل واقع الاستثمار في الجزائر والقيام بتحليل الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، حيث تبنت الجزائر لسياسة التحفيز الجبائي وعملت على وضع قوانين خاصة بالاستثمار وتتضمن القوانين امتيازات وتحفيزات جبائية، وفي الأخير تم إسقاط الدراسة على قانون المالية لسنة2022، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة من الدولة وسن العديد من القوانين لترقية الاستثمار وأهمية كل البرامج الاستثمارية والإعفاءات الضريبية التي وجهت لتنشيط ديناميكية القطاعات إلا أنه لم يتم التخلص من التبعية وكان الأداء متواضعا جدا في تفعيل الاستثمار والرفع من مستويات التشغيل.

كلمات مفتاحية: إصلاحات جبائية؛ تحفيز جبائي؛ قوانين مالية؛ استثمار.

تصنيفات JEL : H2 ؛H3

Abstract: The study aims to clarify the extent of the possibility and contribution of the Algerian state to support and encourage investment through a set of tax reforms and measures taken within the Framework of financial laws, by standing on tax reforms as well as concepts related to investment, without forgetting the impact and reflection of tax reforms on increasing and directing investment and attracting investors, by analyzing the reality of investment in Algeria and analyzing statistics related to investment projects, as Algeria adopted a policy of tax incentives, as it worked to develop investment laws that include concessions and incentives, and in the end the study was dropped on the Finance act of 2022.

The study concluded that despite the efforts made by the state and the enactment of many laws to promote investment and the importance of all investment programs and tax exemptions that were directed to revitalize the dynamism of sectors, the dependency was not eliminated, and the performance was very modest in activating investment and raising operating levels.

Keywords: fiscal reforms; tax incentive; financial laws; investment.

JEL Classification Cdoes :H2 ;H3

*-المؤلف المرسل: آيت لعزيز فتيحة، البريد الإلكتروني: fatiha88ait@gmail.com

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة إصلاحا اقتصاديا واسعا في العديد من الدول النامية ومنها الجزائر، وعلى اعتبار أن الدولة صاحبة السلطة والسيادة لابد لها أن تقوم باتخاذ القرارات العقلانية الرشيدة، وقد كانت النظم الضريبية في بداية الثمانينات من القرن الماضي في كثير من البلدان معقدة ومثقلة بمئات الضرائب ، وشهدت الجزائر كغيرها من الدول أزمة حادة جراء تراجع أسعار النفط (أزمة النفط 1986) وكان على الدولة الجزائرية إعادة النظر في نظامها الضريبي واعتمدت في سياستها الاقتصادية على القوانين والإصلاحات مست السياسة الجبائية من خلال إصلاحات 1992م، حيث تهدف الإصلاحات بشكل رئيسي على تبسيط وعصرنه النظام الضريبي وعقلنة الأداء الاقتصادي والاجتماعي وكان من الأهداف الأساسية المسطرة للإصلاحات الضريبية تحسين وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يساعد على تنشيط عجلة الاقتصاد القومي وتحقيق التنمية، وذلك باعتبار أن الاستثمار يلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية وعاملا محددا للنمو.

وفي سبيل دفع عجلة التنمية الوطنية وتطوير الاقتصاد ليأخذ الطابع العالمي أولت الجزائر عناية كبيرة للاستثمار والجباية باعتبارهما مجالين حيويين ومن أجل ذلك عملت الجزائر على ترقية الاستثمار وتوفير بيئة ملائمة من خلال القانون 16-09 المؤرخ في 3أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار،وتعرض الجزائر سنويا قوانين مالية بالإضافة إلى قوانين تكميلية يتم إصدارها حسب كل حالة وتمر هذه القوانين بالعديد من الخطوات و التعديلات في قوانين الضرائب والجمارك والاستثمار حيث احتوت هذه القوانين تحفيزات وتدابير التي من شأنها ترقية الاستثمار وخلق مناصب شغل والنهوض بالاقتصاد الوطني.

من خلال ما تقدم تبرز لنا إشكالية هذه الدراسة والمتمثلة في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة الدولة في الجزائر في دعم وترقية الاستثمار من خلال الإصلاحات والتدابير الجبائية المتخذة في إطار قوانين المالية المتعاقبة؟

وتتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما مدى قدرة سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر على جذب وتوجيه رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ؟
- ماهي أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب؟
- ماهي الأسباب التي أدت إلى تراجع قيمة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في السنة الفارطة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- الضريبة هي أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي.
- أدت الإصلاحات الجبائية في الجزائر إلى تحسين وتوجيه الاستثمار نحو النشاطات المراد ترقيتها.
- يتميز المناخ الاستثماري في الجزائر بضعف قدرته على جذب المستثمرين الأجانب.
- ساهمت الدولة الجزائرية من خلال سن عدة قوانين والتشريعات في تحسين وتوفير المناخ الملائم للاستثمار .

أهداف الدراسة: يتمثل هدف الدراسة في إبراز دور الدولة الجزائرية في دعم وتطوير الاستثمار من خلال الإصلاحات الجبائية والإجراءات والتدابير المتخذة من طرفها ومدى التأثير الذي تحدثه في حصيلة المشاريع الاستثمارية، كما تندرج في إطار هذه الدراسة مجموعة من الأهداف الأخرى تتمثل في:

- إبراز دور الإصلاحات الضريبية في دعم وترقية الاستثمار؛
- معرفة الآليات المتخذة في مجال تشجيع الاستثمار؛
- التطرق لواقع الاستثمار (المحلي والأجنبي) في الجزائر مع تقييم لسياسة التحفيز الجبائي على الاستثمار ومدى قدرتها على تحفيز وتوجيه الاستثمار؛

- معرفة كل من التحفيزات الجبائية والإعفاءات المطبقة من طرف الدولة لتشجع وتطوير الاستثمار؛
- معرفة أسباب تراجع قيمة الاستثمارات في الجزائر ؛
- تبيان أهم التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في ظل انخفاض الطلب والآثار الناتجة عن فيروس كوفيد19.

منهجية الدراسة: المنهج الذي سنتبعه في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي** في شقها الأول النظري أين يتم التطرق إلى المفاهيم الدقيقة للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، ثم عرض الإطار النظري لآلية التحفيز الجبائي في إطار قوانين الاستثمار وقوانين المالية في الجزائر وانعكاسها على الاستثمار، كما يتم الاعتماد أيضا على **المنهج التحليلي** لتوضيح واقع الاستثمار في الجزائر بتحليل الجداول الإحصائية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر واستخلاص مختلف النتائج.

الدراسات السابقة: يمكن تلخيص أهم الدراسات التي تطرقت لأحد جوانب دراستنا وهي:

- **دراسة بعنوان– السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة (2010–2016)**، للباحثة حسيبة عليوات، حيث حاولت تبيان دور السياسة الضريبية في ترقية الاستثمار من خلال تحديد معالم السياسة الضريبية المتبناة والمنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)، وتقييم أثر هذه السياسة على ترقية الاستثمار في الجزائر خلال نفس الفترة، وتوصلت الدراسة إلى عدم توفيق الجزائر في استقطاب الاستثمار وهذا راجع لعدم توفر البيئة الاستثمارية ووجود العديد من المعوقات.

- **دراسة بعنوان– دور الإصلاحات الجبائية لقوانين المالية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي بالجزائر (قانون المالية 2017 نموذجا)**، للباحث رابحي بوعبد الله، هدفت الدراسة إلى إبراز دور الإصلاحات والتدابير الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي وبينت الدراسة التحليلية التي تم التطرق لها أن التهرب الضريبي بات يشكل نقطة سوداء في الأنظمة الجبائية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبليغ المكلفين باللوائح التنظيمية الخاصة بالقوانين المالية الجبائية واتخاذ التدابير ضد التهرب الضريبي وفي الأخير قدم مجموعة من التوصيات.

– دراسة بعنوان– الإصلاحات الجبائية كدعامة لتهيئة مناخ الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية، للباحثة كردودي سهام، تهدف الدراسة إلى تحديد كيفية العمل على تهيئة المناخ الاستثماري بالاعتماد على الإصلاحات الجبائية وللحد من الاقتراض من الخارج، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات الجبائية لها دور كبير في تشجيع الاستثمار وذلك من خلال المزايا والتسهيلات المقدمة لجذب المستثمرين.

I – مبررات الإصلاح الضريبي وأهدافه في الجزائر

تميز النظام الضريبي الجزائري بتعدد الضرائب وكثرة المعدلات وثقل عبئها وهذا ما أدى إلى عدم استجابة لمطالب التنمية الاقتصادية، زيادة على ذلك وجود عدة سلبيات ومساوي كان يتميز بها النظام الضريبي الجزائري قبل 1992م لذلك بدأت بوادر الإصلاحات قصد إصلاح هذا النظام، ويعتبر الإصلاح الضريبي من العناصر الهامة التي تتخذها الدول لإصلاح منظوماتها المالية.

I –1 مفهوم الإصلاح الضريبي

يعرف الإصلاح الضريبي بأنه" التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو، وقد يكون الإصلاح الضريبي شاملا لكل الهيكل الضريبي للدولة، أو يكون جزئيا لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها وهي عملية تتطلب دراسة كاملة للنظام الضريبي السائد"[1].

ومنه الإصلاح الضريبي هو إدخال تغيرات نحو الأحسن، وعليه هو العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية الموجودة بالنظام الضريبي السابق، من أجل الرفع من مردوده ومحاولة زيادة فعاليته، بما يخدم الاقتصاد الوطني العام والخاص.

ويمر الإصلاح الضريبي بمرحلتين أساسيتين تتمثلان في:[2]

- التخطيط الضريبي: يعتبر التخطيط الضريبي من الوسائل التي تستعملها الإدارة الناجحة للاستفادة من المزايا القانونية حيث تساعد في إتباع سياسة استثمارية معينة سواء كان ذلك بالموجودات الثابتة أو الاستثمارات المالية أو تقليل مبلغ الإلزامي الضريبي أو حتى تجنب الضريبة بأكملها.
- – مرحلة التنفيذ: بحيث يتم في هذه المرحلة تنفيذ كل الخطط والبرامج التي سبق وأن تم وضعها من قبل الجهات المختصة، تتكفل الإدارة الضريبية والسهر على السير الجيد للإصلاح.

I –2أسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر

هناك مجموعة من الأسباب دعت إلى ضرورة إصلاح ضريبي شامل والتي تتمثل في:[3]

- انخفاض أسعار البترول (1986) أدى إلى ظهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية مما دعا إلى البحث عن نظام ضريبي جديد؛
- اختلال النظام الضريبي وأصبح غير قادر على مسايرة المستجدات أمام تحول معظم الدول إلى نظام اقتصاد السوق؛
- ضعف العدالة الضريبية حيث تميز النظام الضريبي الجزائري باختلاف المعاملة الضريبية بين المؤسسات الجزائرية والشركات الأجنبية؛
- عرقلة الاستثمار وانتشار الغش والتهرب الضريبي؛
- عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار حيث كان النظام الضريبي السائد في ذلك الوقت لم يحقق تلك الأهداف وذلك من خلال:[4]

  – عدم توازن قطاع الاستثمار

  – عدم التوازن الجغرافي للمؤسسات عبر التراب الوطني.

I –3أهداف الإصلاح الضريبي

إن من أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر هو توفير نظام ضريبي واضح وعادل ومواكب للنظام الاقتصادي الجديد، ومن أجل ذلك سطرت بعض الأهداف على مستوى النظام الضريبي ونذكر منها:

– إرساء نظام ضريبي بسيط: إن الهدف من الإصلاح الضريبي هو تبسيط النظام سواء فيما يتعلق بالتشريع الضريبي، بحيث أصبحت القوانين ضرورية واضحة ومدعمة بتفسيرات وتحليله من طرف المختصين وترتب على ذلك تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري وتبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى واقع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية[5].

– تطوير النظام الضريبي على المستويين التشريعي والمؤسسي: وذلك بتحديث الإدارة الضريبية وإصلاح القوانين على أساس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الضريبية، بناء على أفضل التجارب العالمية في مجال الضرائب كما استهدف الإصلاح تحسين العلاقة بين السلطات الضريبية ومطالبين بالضريبة لزيادة الالتزام الضريبي وإنشاء ثقافة الأداء[6].

– توجيه النشاط الاقتصادي: يهدف النظام الضريبي الجديد إلى التحكم في النشاط الاقتصادي، وتشجيع الأعوان الاقتصادية بما فيهم المؤسسات على زيادة الاستثمار عن طريق منح الامتيازات الضريبية كاتخاذ سياسة الإعفاء واستعمال بعض التقنيات المحفزة على عمليات الاستثمار وتوسيع المشاريع وفي هذا المجال تسعى المشرع الضريبي إلى استعمال الضريبة كأداة لتحقيق الأعراض التالية:

- ✓ حماية الإنتاج الوطني عن طريق الرسوم الجمركية؛
- ✓ توجيه الاستثمار نحو النشاطات المراد ترقيتها، وذلك وفق السياسة الاقتصادية المنتهجة؛
- ✓ تشجيع الأعوان الاقتصادية بما فيهم المؤسسات على مبادرة الاستثمار وذلك بفضل التسهيلات والتحفيزات الضريبية.[7]

II– التحفيزات الضريبية وانعكاسها على واقع الاستثمار في الجزائر

تعد التحفيزات الضريبية من أدوات توجيه وتنظيم السياسة الاقتصادية للدولة وتعرف هذه السياسة " هي استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو ممارسة نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة أو السماح بترحيل الخسائر ويمكن بكافة هذه الطرق والآليات أن تحقق السياسة الضريبية أهدافها كتنمية الاستثمار وزيادة الادخار[8].

وتستخدم سياسة التحفيز الضريبي قصد تحقيق العديد من الأهداف ونذكر منها:[9]

- ✓ جذب وتوجيه رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتستخدم هذه السياسة بهدف جذب المشروعات الاستثمارية وترشيد توجيهها؛
- ✓ التأثير على قرارات أصحاب رؤوس الأموال لتوجيه استثماراتهم إلى قطاعات والمناطق المستهدفة بتنمية الاستثمار بها وذات الأهمية الخاصة في إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الوطني بما يوفر له عوامل النمو الذاتي والقدرة على تحقيق التنمية الشاملة؛
- ✓ تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات الاستثمارية وزيادة مساهمة الاقتصاد الوطني .

II –1آلية التحفيز الجبائي الممنوحة للاستثمار حسب قانون الاستثمار في الجزائر

تعتبر سنة 1993 منعطفا هاما بالنسبة لسياسة الاستثمار في الجزائر، وذلك من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/5، الذي جاء تزامنا مع الإصلاحات الضريبية التي شرعت في الجزائر 1992[10]، ومرت القوانين المنظمة للاستثمار بمراحل عديدة اختلفت باختلاف توجهاتها الاقتصادية، إلا أن هدفها واحد هو تنظيم العملية الاستثمارية من خلال ما تضمنه من حوافز وضمانات ممنوحة من شأنها تحقيق ذلك

أ– الحوافز الضريبية في ظل قانون 16–09: يهدف قانون الاستثمار رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي حدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات (القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار،المادة37)، ويقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي:[11]

– اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج وإعادة التأهيل

– المساهمة في رأس المال الشركة.

في هذا التعريف نلاحظ أن قانون الاستثمار رقم 16-09 يستثني اقتناء أصول في إطار إعادة الهيكلة وكذا كل ماله علاقة باستعادة النشاطات في إطار الخوصصة بعدما كانت تستفيد من الحوافز الضريبية في ظل الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، كما قام هذا القانون بالإضافة إلى المساهمة في رأس المال الشركة بعدما تم استبعادها في الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 حيث من هذا القانون تم إعطاء تعريف جديد للاستثمار عما كان عليه من قبل.

قي ظل القانون 16-09 لم يتم فصل الحوافز الضريبية بين النظام العام والنظام الاستثنائي كما كان سائدا في قانون 01-03 حيث جاءت الحوافز الضريبية مقسمة كما يأتي:

–مزايا مشتركة لكل الاستثمارات:وهي التي سميها القانون السابق لسنة 2001 بمزايا النظام وقسمها إلى نوعين:[12]

مرحلة الانجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة التي تدخل مباشرة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق النقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير مبنية لانجاز المشاريع الاستثمارية وذلك خلال المدة الدنيا لحق الامتياز؛
- تخفيض بنسبة90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛
- إعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتدءا من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات وزيادات في رأس المال.
- **مرحلة الاستغلال:** تستفيد الاستثمارات في هاته المرحلة لمدة 3 سنوات، من إعفاء من كل من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، وتخفيض نسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، وتكون الاستفادة بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر يعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

⟵ مزايا خاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة

ضمن نفس الفئة من المزايا المشتركة فان أحكام المادة 13-1 من قانون تطوير الاستثمار تمنح على مزايا أخرى إضافية خاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا كذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة مما يأتي:[13]

خلال مرحلة الانجاز:

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحدد من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية، وذلك بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات أو 15 سنة في المناطق التابعة للهضاب العليا والمشاريع المقامة في ولايات الجنوب الكبير بالترتيب.

خلال مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من والرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات.

– مزايا إضافية:حسب المادة 16 من قانون رقم 16-09 ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق التي تتطلب تسميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، من 3سنوات إلى 5 سنوات عندما نشا أكثر من 100 منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلي غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.

– مزايا بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني: نص المشرع على عدة مزايا خاصة بهذه الاستثمارات في المادة 17 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، ولكي يستفيد المستثمر من هذه المزايا يجب أن يقوم بإبرام اتفاقية استثمار أولا

بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة ويتضمن المزايا الاستثنائية الخاصة بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني في الآتي:

- تمديد مدة الاستغلال إلى 10 سنوات؛
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به؛
- يستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

ب– تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وملائمة نظام التحفيزات مع السياسة الاقتصادية:

يؤكد القانون رقم 16–09 حول الاستثمار مساعي الحكومة الرامية إلي تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنفيذ التوازن بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال إعادة توجيه بعض التدابير وتكييف أو إلغاء أخرى من خلال تصحيح مسار القاعدة 51–49 لصعوبة تطبيقها ولإحداث الآثار الغير مرغوب فيها للمستثمرين الأجانب و للجزائر و إدماجها في القانون 15–18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية 2016 (المادة 66 من هذا القانون) وهذا نفس الحكم الذي ينظم الشراكة مع المؤسسات الحكومية،أما فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بحق الأولوية، باللجوء الإلزامي إلى التمويل الداخلي وضمان نقل رأس المال المستثمر والإيرادات الناتجة عنها، والتشاور المسبق من الحكومة في حالة الإحالة، فهي مكيفة بموجب هذا القانون وبالنسبة لقاعدة الحصيلة من العملات الفائضة، قاعدة الالتزام في الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالأسهم والمساهمين في الشركات المؤسسة بموجب القانون الجزائري المتضمنة مساهمة أجنبية بدورها تم إلغاؤها، وفيما يتعلق بالمعاملة الوطنية للأجانب، التي تم دحضها من طرف منظومة ضبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموضوعة منذ 2009 تم استبدالها بمبدأ المعاملة المنصفة والعادلة للأشخاص الطبيعيون و المعنويون مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية و المتعددة الأطراف الموقعة من قبل الجمهورية الجزائرية، وفي إطار تنفيذ التوازن بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية في الجزائر ، يلاحظ، بموجب القانون الجديد المتعلق بترقية الاستثمار، القضاء على الإجراءات ذات الطابع الدوري لمزايا و الإعفاءات لمصلحة مغايرة المزايا وفقا للسياسة الاقتصادية للبلد حسب المناطق الجغرافية و القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني و الاستثمارات التي تولد العمالة[14]

II –2المزايا الضريبية لتشجيع الاستثمار في ظل قانون المالية التكميلي 2020

بالإضافة إلى ما تم ذكره من مزايا وتحفيزات في إطار قوانين الاستثمار فان المشرع الجزائري دأب على منح العديد من المزايا للمستثمرين وذلك بغية زيادة حجم وقيمة الاستثمار، ويعد قانون الاستثمار من الملفات الهامة التي ينتظرها رجال الأعمال إلا أن في السنوات الأخيرة سجل غياب الاستثمارات وذلك بسبب الركود الاقتصادي العالمي والأزمة الصحية التي لم تستثني أي بلد، ويحمل قانون المالية لسنة 2020 جملة من الإجراءات الجديدة الرامية إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وقد اعتبر الخبير الدولي في الاقتصاد "مبارك سراي " أن قانون المالية سيفتح الباب للأجانب لكي يستثمر وبسهولة لاسيما بعد الإعلان عن تخفيض في الضرائب وكذا اعتماد إجراءات جبائية ممتازة لصالحهم[15]، وهي الإجراءات التي ثمنها خبراء الاقتصاد والمراقبون سيما فيما يتعلق :[16]

- مراجعة قاعدة 49/51 باستثناء القطاعات الإستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات

ونص قانون المالية التكميلي لسنة 2020على مراجعة قاعدة 49/51 قصد السماح للاستثمار الأجنبي بممارسة كل نشاط منتج للسلع والخدمات دون الالتزام بالشراكة مع الطرف المحلي باستثناء أنشطة شراء وبيع المنتجات والأنشطة وتلك التي تكتسي الطابع الاستراتيجي الآتي ذكرها:

- استغلال القطاع الوطني للمناجم، وكذا أي ثروة جوفية أو سطحية متعلقة بنشاط استخراج على السطح أو تحت الأرض، باستثناء محاجر المواد غير المعدنية؛
- المنبع لقطاع الطاقة وأي نشاط آخر يخضع لقانون المحروقات وكذا استغلال شبة توزيع ونقل الطاقة الكهربائية بواسطة الأسلاك والمحروقات الغازية والسائلة بواسطة الأنابيب العلوية أو الجوفية؛
- خطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات؛
- الصناعات الصيدلانية باستثناء الاستثمارات المرتبطة بتصنيع المنتجات الأساسية المبتكرة، ذات القيمة المضافة العالية، والتي تتطلب تكنولوجيا معقدة ومحمية، الموجهة للسوق المحلية وللتصدير.

ولقد تجاوزت الدولة العقبات التي كانت تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية بالجزائر وذلك من خلال التخلي والتراجع عن القاعدة المنظمة للاستثمار الأجنبي 51/ 49 في القطاعات غير الإستراتيجية على النحو المنصوص عليه في قانون المالية التكميلي 2020 والتي تنص على إجبارية امتلاك الشريك الجزائري العمومي كان أو خاص نسبة 51% من أصول أسهم أي استثمار أجنبي يقام في الجزائر، وعلى هذا الأساس بات يتعين على أي شركة أجنبية أن تجد شريكا جزائريا ليمتلك أغلبية أسهم المشروع الذي تريد إقامته، وتلقت القاعدة 49/51 العديد من الانتقادات من ممثلي الحكومات الأجنبية في زيارتهم إلى الجزائر واعتبروها سبب وجيه يدفع مؤسسات بلدانهم للنفور من الاستثمار في البلاد وذكر تقرير كتابة الدولة الأمريكية لعام 2018 حول مناخ الاستثمار في العالم أن قاعدة 49/51 المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر تضع تحديات أمام المستثمرين الأمريكيين واعتبرتها أهم عائق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية للولوج السوق الجزائرية، وانتقد السفير الياباني السابق بالجزائر "ماسايا فوجيوارا" قاعدة الاستثمار 49/51 في تصريحات إعلامية اعتبرها نقطة سلبية لا تبعث الثقة في نفوس المتعاملين اليابانيين في حين كانت القاعدة المذكورة محل تذمر الاتحاد الأوروبي الذي يعد الشريك الاقتصادي الأول للجزائر وهو ما حمله العديد من خطابات المسؤولين الأوربيين.[17]

وبذلك يمكن القول أن الحكومة كانت تطلب في السابق 51% من الملكية الجزائرية لجميع الاستثمارات، فقد قيد قانون 2020 هذا المطلب لقطاعات الطاقة، والتعدين، والدفاع والبنية التحتية للمواصلات وصناعة الأدوية، ووسع قانون الموازنة 2021 الشرط ليشمل مستوردي السلع لإعادة بيعها في الجزائر، أي حوافز تقدمها الحكومة الجزائرية متاحة لأي شركة.[18]

- إخضاع لترخيص حكومي مسبق (عوضا عن ممارسة حق الشفعة لفائدة الدولة أو المؤسسات العمومية الاقتصادية) التنازل عن حصص تقوم به أطراف أجنبية لصالح أطراف أجنبية أخرى، ليشمل رأس المال الاجتماعي لهيئة خاضعة للقانون الجزائري تمارس في إحدى النشاطات الإستراتيجية المحددة في المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة2020 (المواد 52و53 من قانون المالية التكميلي)

ألغيت المادة 53 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 أحكام المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010 و أحكام المادتين 30-31 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بتطوير الاستثمار من أجل إلغاء حق الشفعة لصالح الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية وعليه يخضع مستقبلا لترخيص حكومي مسبق فقط كل تنازل عن حصص تقوم به أطراف أجنبية لصالح أطراف أجنبية أخرى، يشمل رأس هيئة خاضعة للقانون الجزائري التي تمارس إحدى الأنشطة الإستراتيجية.

ومن الأسباب التي أدت إلى إلغاء حق شفعة هو أن الوضع الاقتصادي الداخلي الذي أسس في ظله حق شفعة يختلف عن الوضع في الظروف الراهنة حيث شهدت ميزانية الدولة اختلالات كبيرة، وذلك بفعل تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانخفاض مداخيل الجباية البترولية وكذا تزايد حجم الإنفاق في المجال الصحي في إطار الوقاية من جائحة كوفيد 19 ومكافحته، لذا سارعت

الحكومة نحو اتخاذ تدابير للإنعاش الاقتصادي من خلال التخلي عن بعض القواعد التي من شأن الإبقاء عليها أن تنتج أثر طاردا يؤثر بقوة على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى سوق الوطنية ويمنع تدفق رؤوس الأموال بالعملة الصعبة ومن أبرزه حق الشفعة الذي يندرج في دائرة التدابير الخطيرة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.[19]

كما أن تطبيق حق الشفعة فتح المجال أمام عوائق ضخمة للمعاملات التي شارك فيها الدولة لهذا الحق، دون المساهمة ماديا في تجسيده حتى الآن في معظم الحالات التي كانت طرفا معترضا فيها لكن ليست المشتري الفعلي، وتعتبر الحكومة أن إلغاء هذا الحق الذي أعاق ظهور سوق الأوراق المالية في الجزائر بسبب الحد الأقصى للتفاوض الحر "ضرورة" وأنه سيعطي لاشك إشارة قوية للمستثمرين الأجانب كجزء من بناء الصورة الجديدة لجاذبية بلادنا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر وحرية زيادة الأعمال[20].

- إلغاء إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي لمشاريع الاستثمار الأجنبي (المادة 54 من قانون المالية التكميلي 2020) وبهذا الإلغاء أصبح تمويل المستثمرين الأجانب لمشاريعهم من مواردهم المالية الخاصة ممكنا.

واعتبرت الحكومة في عرض أسباب هذا التعديل أن إلغاء هذه المادة يعد ضروريا لانفتاح البلد على الاستثمارات الأجنبية الجادة والتي تمتلك رؤوس أموال خاصة، مضيفة بأن إلغاء قاعدة 51-49 ليس لها أي معنى في ظل إبقاء على هذا التدبير الذي لا يخدم المصلحة الوطنية[21].

- السماح لشركات رأس المال الاستثماري بحيازة في رأس المال الشركات الناشئة أسهم أو حصص اجتماعية تمثل أكثر من 49% (المادة 46 من قانون المالية التكميلي 2020)

من أجل تنويع أدوات تمويل الشركات الناشئة عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2020 أحكام المادة 18 من قانون 06-11 المتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري للسماح لهذه الأخيرة بحيازة في رأس مال الشركات الناشئة أسهم أو حصص اجتماعية تمثل 49.%

وقد خصص قانون المالية التكميلي 2020 تدابير أخرى لتشجيع الشركات الناشئة وتطويرها من خلال امتيازات جبائية مقترحة لفائدتها كالإعفاء المؤقت لمدة 3 سنوات فيما يخص الضريبة الجزافية الوحيدة IFU والضريبة على الدخل الإجمالي IRG والرسم على النشاط المهني TAP والرسم على القيمة المضافة للمعدات المقتناة[22]

II -3مساهمة السياسة الضريبية في تطوير الاستثمار في الجزائر

بعد التطرق لمختلف الامتيازات التي تحظى بها الاستثمارات في الجزائر، نقوم بتحليل لبعض الإحصائيات لمعرفة مدى تطور المشاريع المنجزة ومدى انعكاس الحوافز على مستويات الاستثمار.

أ- تطور المشاريع حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية

الجدول التالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية

الجدول (1): توزيع المشاريع الاستثمارية بالجزائر حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية (2002-2021)

مليون دج

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	قيمة الاستثمارات	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة%
الفلاحة	1484	2.4	355028	2.28	57812	4.63
البناء والأشغال العمومية	11685	18.87	1447656	9.3	241162	19.32
الصناعة	14106	22.78	9187906	59.00	574773	46.06
الصحة	1272	2.05	283933	1.82	30324	2.43
النقل	26027	42.04	1063891	6.83	141599	11.35
السياحة	1290	2.08	1372266	8.81	76921	6.16
الخدمات	6046	9.77	1862475	11.96	125399	10.05
المجموع	61910	100.00	15573155	100.00	1247990	100.00

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

Bulletin d'information Statistique de la PME, N39,(2021),P17

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلب المشاريع الاستثمارية كانت في قطاع النقل وقطاعي الصناعة والبناء، وفي المقابل نلاحظ ضعف حصة القطاعات الإنتاجية من المشاريع المتمثلة في قطاعي الفلاحة والسياحة، حيث كانت حصة قطاع النقل تقدر بـ 1063891مليون دج ما يعادل 26027 مشروع استثماري باستحداث 141599 منصب شغل، بينما يأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بـ 14106 مشروعا استثماريا بتكلفة إجمالية قدرت بـ 9187906 مليون دج مما أدى إلى استحداث 574772 منصب شغل، يليه في المرتبة الثالثة قطاع البناء بـ 11685 مشروعا استثماريا بقيمة 1447656 مليون دج واستحداث 241162 منصب شغل وبلغ متوسط المشروع قي قطاع البناء بـ 123.89 مليون دينار للمشروع الواحد ويبلغ متوسط عدد مناصب الشغل المستحدثة بـ 20.63 منصب شغل للمشروع الواحد، يأتي بعدها قطاع الخدمات في المرتبة الرابعة من حيث عدد المشاريع والذي قدر بـ 6046 مشروعا استثماريا بتكلفة قدرها 1862475 مليون دج وأدى إلى استحداث 125399 منصب عمل، وبلغت متوسط قيمة المشروع الواحد بـ 308.05 مليون دج للمشروع الواحد، ومتوسط عدد مناصب شغل المستحدثة 20.74 منصب شغل للمشروع الواحد، وفي المرتبة الخامسة نجد قطاع الفلاحة بـ1484 مشروعا استثماريا بقيمة إجمالية تبلغ 355028 مليون دج باستحداث 57812 منصب شغل، وتبلغ قيمة المشروع الواحد بـ 239.23 مليون دج ومتوسط عدد المناصب المستحدثة بـ38.95 منصب شغل للمشروع الواحد، وفي المرتبة السابعة نجد قطاع السياحة بـ1290 مشروع استثماري بقيمة 1372266 مليون دج واستحداث 76921 منصب شغل ليبلغ قيمة المشروع الواحد بـ 1063.7 مليون دج للمشروع الواحد ومتوسط عدد مناصب المستحدثة بـ59.62 منصب شغل للمشروع الواحد،

وفي الأخير نجد قطاع الصحة بـ1272 مشروعا استثماريا بقيمة 283933 مليون دج واستحداث 30324 منصب شغل وبلغ متوسط المشروع الواحد بـ 223.21 مليون دج للمشروع الواحد، ويبلغ متوسط عدد مناصب العمل بـ23.83 منصب شغل للمشروع الواحد.

نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أعلاه نجد أن قطاع النقل في المرتبة الأخيرة من حيث استحداث مناصب الشغل والتي قدرت ب 5.44 منصب شغل للمشروع الواحد رغم استحواذه على أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية بينما نجد قطاع السياحة التي تبلغ حصته 2.08% من عدد المشاريع وهي نسبة ضئيلة جدا إلا أنها توفر 59.62 منصب شغل لكل مشروع ونفس الأمر

بالنسبة لقطاع الفلاحة، وهذا ما يكشف عن ضعف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية التي يعول عليها، وأظهر حدود السياسات الاقتصادية السابقة.

ب– المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر:

الجدول التالي يوضح عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر ومقارنتها بعدد المشاريع الاستثمارية المحلية

الجدول (2): المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية للفترة 2002–2021

مليون دج

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	قيمة المشاريع	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	61117	98.72	12897217	82.82	1118637	89.64
ا الاستثمار الأجنبي	793	1.281	2675939	17.18	129353	10.36
المجموع	611910	100	15573156	100	1147990	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

Bulletin d'information Statistique de la PME, N39,(2021).p18

من خلال معطيات الجدول الذي يشير إلى المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية، ونلاحظ أن الاستثمار المحلي استحوذ على نسبة 98.72% من إجمالي المشاريع بتكلفة قدرها 12897217 مليون دج وباستحداث 1118637 منصب شغل، بينما الاستثمار الأجنبي تبلغ حصته بـ 1.281% من إجمالي المشاريع بتكلفة قدرت بـ 2675939 مليون دج وباستحداث 129353 منصب شغل.

وبذلك يتضح أنه بالرغم من الحوافز والإعفاءات الممنوحة ألا أنها غير كافية لجذب الاستثمار الأجنبي وذلك راجع لوجود مشاكل وعوائق وانعدام الحرية الاقتصادية وعدم توفر المناخ الاستثماري.

– أسباب تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر في سنة 2021

وفق تقرير الاستثمار العالمي2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى شمال إفريقيا بنسبة 25% لتصل إلى 10 مليار دولار، بعد أن بلغت 14 مليار دولار عام 2019، وسجلت معدلات انخفاض كبير في معظم البلدان.

وفي الجزائر تراجع معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 19% ويسجل تراجعا من مليار 382 مليون دولار عام 2019 إلى مليار و125 مليون دولار سنة 2020[23]، وذلك برغم الإمكانات التي تمتلكها الجزائر في مجالات عدة إلا أن الأرقام بشأن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يزال ضعيفا ولا يعكس قدرات الجزائر[24]، واقتصار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الجزائر على قطاع الطاقة ولا يسهم بتنويع الاقتصاد حيث شهدت تراجعا تدريجيا من 2.3 مليار دولار في عام 2010 إلى 1.38 مليار دولار عام 2019 حتى أنه تم تسجيل سحب الاستثمارات في عام 2015 بعد الصدمة النفطية في عام 2014 وبعد انهيار أسعار النفط تم تراجع عديد من الاستثمارات في مجال المحروقات، وعملت الحكومة الجزائرية إلى رفع القيود التي كانت تفرضها على المستثمرين الأجانب من خلال تعديل قاعدة 51–49، وتشير الأرقام إلى أن قاعدة 51–49 نزلت بالاستثمارات الأجنبية إلى مستويات غير مسبوقة في الفترة التي أعقبت تطبيقها وهو ما جعل الجزائر في متدنية عالميا وإفريقيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وبحسب هذه الأرقام، فقد سجلت الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار 93 و86 مشروعا أجنبيا سنتي 2007 و2008، ثم تراجع ذلك بعد تطبيق القاعدة سنة 2009 إلى 11 و23 مشروعا على التوالي سنتي 2010

و2011، واستمرت هذه الوتيرة في التراجع إلى الدرجة التي لم تسجل فيها الجزائر سوى 4 مشاريع في السنوات الأخيرة مع نفور تام من القطاعات التي تبحث فيها البلاد عن رساميل أجنبية مثل السياحة وغيرها[25].

وفسر بعض الخبراء هذا التراجع بالوضع الوبائي الذي ميز السنوات الأخيرة، وأدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم لتصدي لجائحة كوفيد19 إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة، ويرى البعض الآخر من الخبراء الاقتصاديين أن من أسباب تراجع وضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية في بلادنا إلى التذبذبات الحاصلة في منظومة القوانين الضابطة لمناخ الاستثمارات مما يؤدي إلى ضياع العديد من الفرص في خلق مشاريع جدية تسهم في النمو الاقتصادي، ومن جانب آخر يرى الباحث الاقتصادي بن عزوز محمد أن المسألة ليست في القوانين بقدر ماهي في جوانب متعلقة بالتسيير ومناخ الاستثمار في بلادنا الذي لا يمنح فرصا للمستثمرين محليين كانوا أو أجانب، ويُعاتب سياسيون وخبراء في الاقتصاد، الحكومة الجزائرية على انغلاقها، وعدم توجهها المدروس نحو إستراتيجية للتحرر من الريع البترولي[26].

III– قراءة لأهم التدابير والتحفيزات الجبائية الخاصة بالاستثمار والواردة في قانون المالية 2022

أدت تداعيات الركود العالمي لسنة 2020 إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض الادخار العمومي الداخلي، وانخفاض قيمة الدينار مقابل اليورو والدولار وكذا زيادة معدلات البطالة، وقد خصصت سنة 2021 لتعزيز التدابير المتخذة خلال سنة 2020 بما يسمح للنشاط الاقتصادي بالعودة التدريجية إلى مستويات تسمح بتغطية الخسائر[27]، وجاء قانون المالية لسنة 2022 المصادق عليه على مجموعة من الإجراءات التشريعية والتدابير الجبائية والتي تندرج ضمن المساعي الهادفة إلى إحداث دينامكية اقتصادية وطنية وترقية العمل الاستثماري وضبط وتعزيز جهود الدولة في السياسة الاجتماعية لفائدة كافة شرائح المجتمع وذلك من خلال تقديم جملة التحفيزات للشركات والمؤسسات الناشئة.

III–1أهم التدابير الجبائية الخاصة بدعم الاستثمار

تضمن قانون المالية لسنة 2022 مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية إلى دعم وتشجيع الاستثمار وتخفيف العبء الضريبي ودعم النشاط الاقتصادي:

- استحداث نظام خاص بالمهن غير التجارية المسمى نظام مبسط للمهن غير التجارية، حيث يخضع أصحاب المهن الحرة للضريبة على الدخل الإجمالي وكذا الرسم على القيمة المضافة بدل الضريبة الجزافية الوحيدة سابقا[28]؛

وحسب عرض الأسباب الموضحة في مشروع قانون المالية 2022، يرجع استحداث هذا النظام الجبائي الخاص بهذه الفئة من النشاط إلى محدودية أنظمة الإخضاع الضريبي المطبقة عليها حاليا، وهما نظام الضريبية الجزافية الوحيدة أو النظام الضريبي حسب الربح الحقيقي، واللذان لا يتناسبان مع خصوصية هذه الأنشطة، لاسيما فيما يخص الالتزامات الجبائية ونمط تحديد الأساس الضريبي.

- تعديل المادة 282 مكرر1بموجب المادة 73 من قانون المالية 2022: تخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية والتي لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي 8.000.000 مليون دينار ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي؛

ويرجع لأهمية عتبة الاستحقاق لهذه الضريبة الذي تجاوز 3.000.000 دج خلال سنة تأسيسها ثم 30.000.000 دج في سنة 2017 وخيرا 15.000.000 دج في سنة 2021 ، مما أدى إلى نقص هام من حيث الإيرادات الجبائية، وجاء هذا التعديل من أجل زيادة في توسعت الوعاء الضريبي لأصحاب الربح الحقيقي.

- توسيع تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي صنف مداخيل فلاحية، ليشمل أنشطة أخرى ذات طابع فلاحي وإدخال تربية المواشي من أجل مسايرة توسيع الاستثمارات الفلاحية[29]؛
- بالنسبة للمداخيل العقارية (RF) تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي المداخيل المتأتية من الإيجار بصفة مدنية، للأملاك العقارية ذات الطابع السكني أو المهني المشار إليها في المادة 42 وذلك في مكان وجود العقار المبني وغير المبني المؤجر؛

وجاء هذا التعديل في طريقة الحساب حيث كان سابقا يخضع لمعدلات 7% إيجار ذي طابع سكني وذو استعمال جماعي، 10% إيجار ذي طابع سكني ذو استعمال فردي، 15% إيجار ذي طابع مهني سواء أشخاص أو شركات، 15% إيجار أملاك غير مبنية 10% أراضي الفلاحية في مكان توجد العقار، أما في قانون المالية 2022 الجديد هو وضع سقف حيث يخضع مبلغ الإيجار السنوي الإجمالي يساوي أو يقل 600.000 دج يكون: 7% إيجار ذي طابع سكني، 15% إيجار ذي طابع مهني سواء أشخاص أو شركات، 15% إيجار الأملاك غير المبنية،10% أراضي فلاحية، كلها في مكان تواجد العقار[30].

- مراجعة السلم التصاعدي للضريبة على الدخل؛
- إنشاء معدل مخفض على أرباح الشركات (IBS) للأرباح المعاد استثمارها (المادة 44 من قانون المالية 2022)، مخفض بنسبة 10% خاص بشركات الإنتاج إذا قامت بإعادة استثمار الأرباح المحققة أو شراء معدات متعلقة بالنشاط الممارس مساهمة بنسبة 90 % من شركة أخرى وفق الشروط التالية:
  - ✓ يجب أن يتم الاحتفاظ بالعتاد لمدة 5 سنوات
  - ✓ التصريح بالعتاد بالتفصيل وتطبيق المعدل من سنة انجاز الاستثمارات.

والغرض من هذا التدبير تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة لدعم الاستثمار وتحفيز على إنشاء مؤسسات قي قطاع الإنتاج وتوسيع القدرات الاستثمارية، وتوسيع الاستثمار المباشر والذي يشكل النهج المفضل لتأسيس النسيج الاقتصادي الفعال و الخلاق للفرص العمل.[31]

- الرسم على النشاط المهني (TAP) قدم قانون المالية 2022 تخفيضا كبيرا من حيث الرسم على النشاط المهني الذي يطبق على رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص والشركات ومن أجل تحقيق الضريبية الملقاة على عاتق المؤسسة، ويستحق هذا الرسم بمعدلات (1%،2%،3%)، ومن أجل تخفيف الأعباء الضريبية الملقاة على عاتق المؤسسات[32]
  - نشاط الإنتاج معفى من الرسم؛
  - تخفيض معدلا يطبق هذا الرسم بنسبة 2.5% بالنسبة للنشاطات الأخرى باستثناء نشاط النقل بواسطة الأنابيب للمحروقات وتخفيض معدل 2% ليصبح 1.5% ؛
- يتكون الحدث المنشئ للرسم من تحصيل الثمن كليا أو جزئيا بالنسبة للمبيعات المحققة في إطار الصفقات العمومية[33].
- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، أرباح الودائع في حسابات الاستثمار المنجزة في إطار العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية؛[34]
- وبهدف ترقية قطاع السياحة يعفى نص قانون المالية المداخيل الناجمة عن ممارسة نشاط حرفي تقليدي أو نشاط حرفي فني لمدة 10سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي، فيما ستستفيد المؤسسات السياحية المنشأة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء الوكالات السياحية والأسفار من الإعفاء من الضريبة

على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات، كما ستعفى من ذات الضريبة لمدة 3 سنوات وكالات السياحة والسفر وكذا المؤسسات الفندقية[35]

- إن الفرق بين النتيجة الضريبية و النتيجة المحاسبية قبل ظهور قانون المالية 2022 قد تكون كبيرة مما يؤدي إلى عبء ضريبي على الشركة، وعلى وجه الخصوص عندما يكون الاختلاف بسبب مصاريف معينة ضرورية للتشغيل ، ولتقليص هذه الفجوة وتخفيف العبء الضريبي قدم قانون المالية المرافق التالية[36]:
- رفع سقف اهتلاك السيارات السياحية إلى 3.000.000 دج بدل من 1.000.000دج المعمول بها سابقا؛
- رفع سقف الإعانات والتبرعات ما عدا تلك الممنوحة لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الاستثنائي إلى 4.000.000دج بدل من 2.000.000 دج سابقا؛
- تحديد سقف قبول الهدايا تلك التي لها طابع إشهاري في حدود 1000دج لكل هدية شريطة عدم تجاوز مبلغ 50.000دج.

لقد تضمن قانون المالية 2022 جملة من الإجراءات والتعديلات التي مست الجانب الاقتصادي من خلال استحداث جملة من المواد القانونية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار ودعم المؤسسات الاقتصادية، أما الجانب الاجتماعي وجاءت بشكل دعم الشباب البطال ومساعدة الأسر الفقيرة والمعوزة.

الخلاصة

سعت الجزائر إلى تبني إستراتيجية تنموية تهدف من خلالها الوصول إلى الانتعاش والتطور الاقتصادي، حيث باشرت الجزائر بإصلاحات كثيرة، واعتمدت على الإصلاحات الجبائية من أجل تشجيع وخلق مناخ للاستثمار، وكون السياسة الضريبية في الجزائر سنوية تظهر من خلال قوانين المالية التي تصدر كل سنة بالإضافة إلى قوانين الاستثمار معتمدة في ذلك على إجراءات التحفيز الجبائي ومنح إعفاءات وتخفيضات، ورغم الإصلاحات والجهود المبذولة إلا أنه يبقى تواجد الاستثمار محتشم وضعيف خارج المحروقات نظرا لعدم توفر البيئة الملائمة لذلك.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تطور النظام الضريبي يتطلب إدخال إصلاحات جوهرية تجعله متميز بالاستقرار والشفافية؛
- السياسة الضريبية الناجحة ليست تلك التي تمنح مزيدا من الحوافز الجبائية بل هي التي تربط بين الحوافز الضريبية وبين عوامل أخرى تؤثر في قرار الاستثمار؛
- ضعف الحوافز الضريبية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية في أداء دورها التوجيهي للاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية ؛
- ضرورة اعتماد قوانين مستقرة لا تتغير كل سنة، مما يجعل المستثمر الأجنبي في حالة خوف دائم على مصالحه في الجزائر ؛
- لاستقطاب الاستثمار الأجنبي يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية عميقة على الاقتصاد؛
- رغم محاولة الدولة الجزائرية سن عدة قوانين مشجعة في مجال لاستثمار إلا أنها تعتبر غير كافية لجذب الاستثمار لذا لابد من توفير البيئة والمناخ الاستثماري.

الاقتراحات:

توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات والاقتراحات

- إتباع إستراتيجية بعيدة المدى، والابتعاد عن السياسات الظرفية المؤقتة؛
- تبسيط التشريع الضريبي واستقراره؛
- تنشيط سوق العمل انطلاقا من إصلاح قوانين الكفيلة بتشجيع العمل وتوفير المناخ المناسب لإنشاء مختلف المشاريع؛
- الاهتمام بالمشاريع المنتجة التي تخلق قيمة مضافة.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في دراستنا دور الإصلاحات الجبائية في دعم وتطوير الاستثمار في إطار قوانين المالية المتعاقبة في الجزائر، كما تناولنا في عرض جميع التسهيلات والمزايا المقدمة في كل من قوانين الاستثمار وقوانين المالية، ويمكن في الدراسات اللاحقة دراسة عن كيفية العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي بالاعتماد على حوكمة التسيير والقضاء على البيروقراطية والفساد، واقتراح بعض الحلول والتطرق إلى التجارب الرائدة والتي حققت نجاحات في مجال جلب الاستثمارات واستخلاص سبل وآليات جديدة كفيلة برفع قيمة تدفق الاستثمارات للبلاد

الإحالات والمراجع :

[1]عبد العزيز عثمان، سعيد، رجب،شكري، (2007)، اقتصاديات الضرائب، دار الجامعية، الإسكندرية، ص:535.

[2]شلغوم، حنان،(2012)، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة،مذكرة ماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص:13.

[3]بللعما أسماء،(2018)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه نقود ومالية، العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص ص:89-90.

[4]ناصر، مراد، (2003)، الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-3003، منشورات بغدادي، الجزائر، ص ص:41-42

[5]قدي، عبد المجيد، (2002)، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة بليدة، بليدة.

[6]مرعش،أمحمد، (2017)، النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، العدد40، ص:26

[7]لشلح، صافية، (2015)، فعالية النظام الضريبي من خلال الإصلاحات الضريبية دراسة النظام الضريبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير دراسات جبائية محاسبية،العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي،الأغواط، ص ص:105-106.

[8] نزيه عبد المقصود، مبروك، (2007)، الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص:113.

[9]زواق،الحواس، (2016)، دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة المظومة م ص م في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص: 125.

[10]بللعما، أسماء، مرجع سبق ذكره،ص:153.

[11] عليوات، حسيبة، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2001-2016، اطروحة دكتوراه، المالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند، البويرة، ص:158.

[12] المادة 12 من قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية وتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46، الصادرة في 3 أوت 2016.

[13] المديرية العامة للضرائب، (2018)، اطار قانوني وجبائي جديد للاستثمار في الجزائر، المتاح على الموقع: www.mfdgi.gov.dz (بتاريخ 1 مارس 2022).

[14] السفارة الجزائر في ايطاليا،(2016)، تطورات ملحوظة للمستثمرين الأجانب بموجب القانون الجديد للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المتاح على الموقع:https://www.algerianembassy.it/a (15 مارس 2022)

[15] الاذاعة الجزائرية، (2019)، خبراء الاقتصاديون يثمنون الغاء قاعدة 51/49 ضمن قانون المالية 2022، المتاح على الموقع: https://radioalgerie.dz/ (15 مارس 2022).

[16] Direction Générale des Impots ,(2020), Ministére des Finances,communiqué général relatif aux principoles dispositions fixcales de la loi de finances complémentaire pour 2020, https://www.mfdgi.gov.(*consulté le*) .200/03/17

[17] البلاد نت، (2019)، كيف يؤثر الغاء القاعدة 49/51 ايجابيا على صحة الاقتصاد الوطني؟، المتاح على الموقع الالكتروني: https://www.elbilad.net/national (17 مارس 2022).

[18] Algeria- united states department of states, (2021). 2021 Investment Climate Statements: Algeria. U.S. Embassy Algiers.

[19] خلاف،فاتح،(2021)، الغاء حق الشفعة في مجال الاستثمارات الأجنبية بالجزائر ضرورة أم خيار، مجلة الحقوق والحريات، المجلد9، العدد 2، ص242-ص 272.

[20] وكالة الأنباء الجزائرية، (2020)، لاستثمار الأجنبي،مشروع قانون المالية التكميلي يحدد القطاعات الإستراتيجية ويلغي حق الشفعة،المتوفر في الموقع الالكتروني:https://www.aps.dz / (05 مارس 2022)

[21]وكالة الأنباء الجزائرية، (2020)،مرجع نفسه.

[22] المجلس الشعبي الوطني،(2020)، عرض مشروع قانون المالية كميلي أمام أعضاء المالية تدابير الإنعاش الاقتصادي والطلب الاجتماعي في مواجهة الركود الاقتصادي والأزمة الصحية، المتاح على الموقع:http://www.apn.dz / (4 مارس 2022).

[23] أصوات مغاربية، (2021)، الاستثمارات الأجنبية في زمن الجائحة، المتاحة على الموقع: https://www.maghrebvoices.com/trends/2021/06/25 (17 مارس 2022)

[24] بودهان، ياسين، (2021)، الجزائر البحث عن تطوير بيئة الأعمال لجذب المستثمرين، المتاح على الموقع: https://arb.majalla.com/node/176146 (14 مارس 2022).

[25] سالم، محمد، (2020)، هل ستعود الاستثمارات الأجانب للجزائر بعد إلغاء قيود بوتفليقية؟، المتاح على الموقع الالكتروني: https://arabi21.com/story/1270187 (6 مارس 2022)

[26] عويمر، إيمان،(2021)، هل يعيد الاستقرار القانوني المستمرين الأجانب إلى الجزائر؟، المتاح على الموقع: https://www.independentarabia.com/ (6 مارس 2022)

[27] المجلس الشعبي الوطني، (2021)، مرجع سبق ذكره.

[28] القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2022، الجريدة الرسمية، العد 100، الصادرة في 30 ديسمبر2021، ص: 13.

[29]المرجع نفسه، ص:9.

[30] مشروع قانون المالية 2022،(2021)، ص ص:25-26.

[31] مشروع قانون المالية 2022، مرجع نفسه.

[32] مشروع قانون المالية 2022،(2021)، ص:69.

[33] المديرية العامة للضرائب،(2022)، لمادة 221 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص:69.

[34] الجريدة الرسمية لقانون المالية 2022، مرجع سبق ذكره،ص:10.

[35] وكالة الأنباء الجزائرية،(2021)، نص قانون المالية ل 2022،عدة إجراءات لدعم الاستثمار، المتاح على الموقع: https://www.aps.dz/a (1 مارس 2022).

[36] Direction Generale des Impots,(2022). Communiqués relatifs aux principales dispositions fiscales de la loi de finances pour 2022 . Direction de la communication.